**السداسي الثالث وحدة التعليم: استكشافية المادة: المجتمع والاقتصاد في الجزائر المعاصرة الرصيد: 02 المعامل: 01**

## المحاضرة الأولى: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

### أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني

عرف الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة انتعاشا مع بداية ق 16م نظرا لعدة عوامل، حيث زاد الانتاج الزراعي والصناعي ونشطت التجارة، ثم تقهقر بعد النصف الثاني من ق 17م بسبب الأوبئة والجفاف والجراد ... وعدم استخدام أساليب زراعية وصناعية حديثة، يضاف إلى ذلك ركود التجارة الخارجية والداخلية والتي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية.

وتجلت أوجه النشاط الاقتصادي الجزائري في ما يلي:

**01- الزراعة:** قدرت المساحة المزروعة بـ 12.5 مليون هكتارا استغلت في إنتاج المحاصيل المعاشية كالحبوب والخضار...، إلى جانب المحاصيل التجارية كالتبغ ،كما اهتم الجزائريون بتربية المواشي وكانت الزراعة تشغل 94 % من اليد العاملة للسكان الجزائريين، وحسب الإحصائيات الواردة في مذكرات "كارل ماركس" كانت تلك المساحة موزعة كالآتي:

01- حوالي 1500000 هـ أراضي الدولة.

02- حوالي 5000000 هـ أراضي العرش.

03- حوالي 3000000 هـ أراضي الأحباس والأوقاف.

04- حوالي 3000000 هـ أراضي الأشخاص.

وتميزت الزراعة بما يلي:

- الاعتماد على الطرق التقليدية في الحرث والحصاد.
- الاعتماد على مياه الأمطار.
- ارتفاع الضرائب واحتكار السلطات لتجارة الحبوب.
- سيادة **النظام الاقطاعي**.

**ملكية الأرض:**

سادت خمسة أنواع من الأراضي في الجزائر أواخر العهد العثماني كانت على النحو التالي:

- ملكية خاصة ضيقة المساحة تتواجد على أطراف المدن.
- ملكية مشاعة وهي أراضي العرش.
- **الأوقاف**.
- أملاك الدولة تشرف على تسييرها المصالح الادارية بمساعدة قبائل المخزن.
- أراضي صحراوية.

**02- الصناعة:** تميزت بأنها صناعة تقليدية قليلة التنوع واقتصرت على المنسوجات نظرا لوفرة الصوف والحرير والجلود وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة ولكل نوع من الصناعة أمين ومن أهمها:

- صناعة مستلزمات الصناعة والبناء.
- صناعة الدباغة والاحذية والحقائب ومختلف الأمتعة الجلدية.
- الصناعة النسيجية الطواقي، الجوارب، المساند ...
- الصناعة الحديدية الحدادة معالجة المعادن.
- الصناعة الحربية صناعة الاسلحة والبارود وذلك في المسابك والمعامل.
- صناعة الخشب وبناء السفن.
- صناعة الخزف والادوات الفخارية.

- صناعة المجوهرات والحلي.
- صناعة مستحضرات التجميل والعقاقير.

**03- التجارة:** إن أبرز مظهر تجاري داخلي هو نظام الأسواق الأسبوعية، إذ ينقل أهل الريف منتوجاتهم الفلاحية إلى السوق من الفواكه والخضر والحبوب والحيوانات والزيتون والعسل والجلود والأصواف...، ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل والفؤوس والأقمشة والأواني والحلي والمواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر...، كانت المبادلات التجارية بين السكان تتم في **الأسواق** الأسبوعية المقامة عادة في المدن والقرى والمداشر العمرانية الكبيرة والمتوسطة، وتعقد لها أسواقا خاصة دورية أسبوعية وعلى مدى أيام الأسبوع، إذ تعد ملتقى للمنتجين والمستهلكين والتجار، وتشمل أهم المعروضات، مثل: الأدوات الفلاحية والأواني الفخارية والأصباغ الملح، الجلود، الصوف، التمور...، إضافة إلى تجارة الحيوانات.

وهكذا تلعب هذا الأسواق المحلية دورا هاما جدا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسة، ومن أنواع التجارة المحلية ما يعرف باسم (الشحاتة)[1] بين المناطق التلية الشمالية وبعض جهات الهضاب والسهول العليا الجنوبية، ففي بلاد القبائل مثلا يحمل الناس الزيوت والخروب والتين وبعض أنواع الفواكه الأخرى على الأحمرة والبغال ويسافرون إلى المناطق التي تنتج القمح والشعير ويبادلونها بهذه الحبوب...، وعلى العكس من ذلك فإن سكان الشطوط يشحنون الأملاح على الجمال، وسكان السهول العليا يشحنون القمح والشعير ويحضرون بها إلى بلاد القبائل ويبادلونها بالزيوت والخروب والتين وأحيانا بالرمان ويعودون إلى بلادهم.

كانت الجزائر قبل الاحتلال تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا وجنوب الصحراء ومع البلاد العربية، وبأن تجارتها تلك مخططة وتدر على البلاد أرباحا كثيرة تستثمر في سائر الميادين، كما كانت الجزائر تصدر إلى أوروبا العديد من المنتجات كالزرابي والملابس المطرزة والشمع والصوف والمواشي كما كانت تستورد القطن والاقمشة والتوابل والعبيد وكان التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود التي تسك على ثلاثة انواع (الفضية، الذهبية، النحاسية).

لذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف ركودا نسبيا واعتمد على اكتفاء ذاتي زراعي وحرفي وتوازن تجاري قائم أساسا على مبادلة المواد الأولية الزراعية بسلع أوروبية، ويمكن الخروج بمجموعة من النقاط:

- عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة.
- عدم اهتمام الحكام العثمانيين بتطوير البنى التحتية.
- عدم تدخل الدولة لتحسين وسائل الزراعة.
- عدم المساهمة في الوقاية من الاخطار الطبيعية كزحف الجراد والجفاف الزلازل الفيضان ...
- عدم تطور الصناعات من حيث النوع والكم نظرا للمنافسة الاوروبية وثقل **الضرائب** وجمود النقابات المهنية.

**ثانيا: وضع الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاحتلال الفرنسي**

**01- الزراعة:** اعتمد الاقتصاد الجزائري على الزراعة والرعي، فبتاريخ 31 ديسمبر 1897م كان عدد السكان الزراعيين في الجزائر 3535473 شخصا يمثلون 203815 أوروبيا و3331658 من السكان الأصليين (الجزائريين)، وقد قدرت قيمة المعدات الزراعية التي يمتلكها المزارعون سواء الأوربيون أو السكان الأصليين بـ29302312 فرنكا فرنسيا، وحسب إحصاء سنة 1868 م يمكن التأكيد أن الزراعة في الجزائر تقدمت أكثر مما هي عليه في فرنسا، كما تم إنشاء مدارس للزراعة ومثال ذلك مدرسة زراعية في البويرة تم إنشاؤها عام 1899م، ومدرسة أخرى بسكيكدة، كما تم خدمة النباتات الزراعية وإنشاء مجال التجارب في الجزائر العاصمة وهو مخبر يوزع الشتلات والبذور على المزارعين الأوروبيين والسكان الأصليين الجزائريين.

لقد تميزت البنية العقارية الجزائرية خلال هذه الفترة بظاهرة الملكية الزراعية الصغيرة حيث نجد متوسط الوحدة الزراعية الواحدة 11.52 هـ، وأن 69.85% من المزارع متوسط مساحتها أقل من عشرة هكتارات للوحدة وهي تمثل مساحة 18.26%، في حين نجد المزارع التي تتجاوز مئة هكتار للوحدة لا تمثل سوى 01.33% وتشكل مساحة 22.98%، أما البنية العقارية للمعمرين فتميزت بالملكية الكبيرة بحكم أن متوسط مساحة المزارع هو 123.73 هـ للوحدة، وأن المزارع التي تفوق مئة هكتار للوحدة تمثل 2897 وتجمع ما يقارب 87.35% من مساحة القطاع، في حين المزارع التي تزيد مساحتها عن عشرة

[1] - بمعنى المقايضة أو المبادلة.

هكتارات للوحدة رغم أنها تمثل 33.73% من مجموع المزارع، إلا أنها لا تستحوذ سوى على 00.83% من إجمالي المساحة، لذلك فإن تشكيل بنية عقارية هي غير عادلة بوجود ملكية كبيرة للمعمرين وملكية صغيرة للجزائريين.

وتتكون الطبقة الفلاحية من مجموع الناس الذين يشتغلون في الأرض من العمال المزارعين و**الخماسين**، والملاكين المتوسطين الذين يشتغلون في أرضهم، غير أنهم يستخدمون أيضا أيدي عاملة أجيرة بمعاش، وقد ظهرت هذه الفئة الاجتماعية في الجزائر لأول مرة على المسرح السياسي عام 1871م، فقد انبثقت عن تفكك البنية الاجتماعية القبلية التي كانت سائدة في الأرياف الجزائرية، وإن تطور الاستعمار قد حول بعمق تنظيم الأرياف، وقد أدى نزع ملكية أراضي القبائل وتحالف بعض الأرستقراطيات القبلية مع الحاكم الاستعماري إلى انحلال التنظيم القبلي وولادة فئة كبار الملاكين من جهة الفرنسيين والجزائريين كذلك وطبقة الفلاحين من جهة أخرى.

لقد اقترح السيد "ش.ف.ميس"(Ch. F-Meiss) في مشروعه المقدم لوزير الحرب شهر ماي سنة 1879 م قائلا: «... ستحصل فرنسا على عدة ملايين من الدخل عائدات ممتلكاتنا، سيكون من الضروري زراعة أراضينا الوطنية بأشجار الكروم والزيتون والفاكهة، دون أن تهمل الحبوب والخضروات وإنتاج الأعلاف...، سنشهد نمو أشجار الزيتون التي ستعطي زيتا ممتازا، والكاليتوس خشبا صلبا مفيدا للبناء، سنستفيد من فائض الحصاد والذي لن تستهلكه المستعمرة، سيتم دفعه إلى مخازن الدولة أو بيعه، ستكون نتيجة هذا النظام هو قيام الدولة بتقليص نفقات ميزانية وزارة الحرب الداخلية، ستصبح الجزائر سلة غذاء فرنسا إذا عرفنا كيف نقوم بالعمل الزراعي...».

لقد كانت مجمل النشاطات الاقتصادية مرتبطة بالاقتصاد الفرنسي وموجهة للمستهلك الفرنسي، وتعد السياسة الفلاحية من مميزات السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية العامة المتبعة في الجزائر، وكان أساسها الأرض والاستيطان، لذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى سن مجموعة من التشريعات لنهب أراضي الجزائريين.

**أ) التشريعات الاستعمارية الفرنسية للسيطرة على الأراضي الجزائرية:** من أهمها

- قرار سنة 1830 الذي أقر للسلطات الفرنسية حق مصادرة أملاك الأتراك والأوقاف.
- قرار سنة 1833 أقر مصادرة جميع الأراضي التي ليس أصحابها عقود ملكية.
- أمر 1840 الذي أقر بيع أراضي الأوقاف.
- مصادرة الأراضي بعد ثورة المقراني سنة 1871.
- منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين سنة 1872.

وبهذه التشريعات أصبح 09 ملايين جزائريا يملك الواحد منهم 14 هكتارا بينما يملك المستوطن الواحد 158 هكتارا .

- قانون المستثمرات الفلاحية: يسمح للشركات الاوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي (الشركة العامة السويسرية سنة 1850).
- قانون الغابات: صدر في سنوات 1903/1885/1874 هدفه منع استغلال الغابات من طرف الجزائريين.

لقد قامت السلطات الفرنسية بمصادرة أراضي الجزائريين وعملت على تدمير التركيبة التنظيمية لهذه الأملاك لتجعل من الجزائريين تابعين وخاضعين للإدارة الاستعمارية، كما خلق الاستعمار الفرنسي قطاعا عصريا أوروبيا متطورا للمستوطنين بغرض التصدير للأسواق الفرنسية وقطاع تقليدي ريفي يستعمل وسائل انتاج بدائية.

**ب) السياسة المالية:** تم تسخير الموارد المائية للجزائر لتحقيق الاهداف الاستعمارية وتم فرض الضرائب كما يلي:

- ضريبة الأجور تدفع من طرف الفلاحين ثم تم تعميمها على أراضي العرش.
- العشور تفرض على الأراضي الزراعية.
- الزكاة ضريبة تفرض على الرؤوس.
- الضرائب العربية ظهرت في 1874/07/13 تفرض على المسلمين فقط.

ترتب عن سياسة مصادرة أراضي العرش وأراضي الأحباس وأراضي البايلك والمخزن والملك أن عددا من المساحات الزراعية تم الاستيلاء عليها من طرف الحكومة الفرنسية، ونجد "كارل ماركس" يسجل في كتاباته عن الجزائر عندما زارها في 1882م بأن الأراضي الزراعية كانت قبل الاحتلال كلها بين أيدي الجزائريين مهما كان شكل حيازتها القانوني.

**2- الصناعة:** اشتمل **الاقتصاد التقليدي** الأهلي على قطاع صناعي صغير ظل لصيقا بأنماط الإنتاج التقليدية، ويتمثل في نسيج القطن والبرانس وصناعة الفخار والأسلحة ودباغة الجلود، وكانت تلك الصناعة تستجيب لحاجيات عدد معتبر من سكان المدن، كما تسمح بتوفير بعض الفائض للقبائل المتخصصة في تلك الحرف، ومن المعلوم أن أوضاع الصناعة التقليدية كانت هشة، وأن الطوائف الحرفية التقليدية قد اندثرت كليا تقريبا في سنة 1870م، إلا في تلمسان وقسنطينة وفي بعض العروش القبائلية، ونجم عن ذلك تقريبا انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن.

تأتي الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات، وهي أنواع كثيرة حسب الجهات والمواد الخام التي تصنع منها، مثل: صناعة نسيج الصوف وصناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية والخشبية وصناعة الفحم والأخشاب والأدوات الطينية والفخارية، وكذا صناعة الحدادة والتلحيم والأدوات الحديدية... الخ، بالإضافة إلى صناعة الأغذية مثل: تجفيف اللحوم والخضر والفواكه، وكانت صناعة القفف وسجادات الصلاة في قبيلتي بني صالح والجناع(جيجل) بسبب توافر المادة الأولية اللازمة لصناعتها في مصب الوادي الكبير، كما كانت صناعة الحصائر والحبال وصناعة القرمود والصابون وصناعة تجهيز الخيول والبغال بالسروج والبرادع.

من جانب آخر سطر المستعمر سياسة صناعية للنهوض بالصناعات المختلفة موجهة لتطوير الاقتصاد الفرنسي وذلك على النحو الآتي:

- الاهتمام ب**الصناعات التحويلية** والميكانيكية والكهربائية والنسيجية.
- تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- انجاز المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير مثل مشروع الحديد والصلب في عنابة.

والجدول التالي يبين البرنامج الاستثماري الذي كان من المفترض تطبيقه

| الفروع الصناعية | ص. غذائية | مواد البناء | مناجم | ص. ميكانيكية | ص. كيماوية | النسيج | ص. متنوعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبالغ م.ف.ج | 240 | 260 | 54 | 620 | 48 | 343 | 302 |

كان الهدف المنتظر من هذا البرنامج الاستثماري هو انشاء اكثر من 400 ألف منصب شغل لامتصاص البطالة.

أما في مجال الصناعة التعدينية فقد نال الأوروبيون في أرض الجزائر المستعمرة 127 منحة لاستخراج المعادن منها 15 منحة في عمالة وهران و26 بعمالة الجزائر و96 منحة بعمالة قسنطينة، لذا عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت الشروط الضرورية لذلك خاصة ما يتعلق بالوسائل، فقد جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية دورة ماي 1903م: أن الإدارة لفتت انتباه **المندوبيات المالية** منذ عام 1898م إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وقد ترجم هذا التطور في ارتفاع الامتيازات الممنوحة والتي ارتفعت من 51 امتيازا في 01 جانفي 1898م إلى 69 امتيازا في 01 جانفي 1903م.

ويعتبر الفوسفات أهم ما تخرجه الأرض الجزائرية من ثرواتها الدفينة، وقد ابتدأ باستخراجه سنة 1893م وأخرج منه تلك السنة خمسة آلاف طنا، ومن منجم الكويف قرب منطقة تبسة يستخرج نحو 700 ألف ط، وقد أكتشف أخيرا بجبل العنق في نفس المنطقة منجم به نحو المليار طن من الفوسفات، ووصل إنتاج الفوسفات سنة 1893م إلى 5188 ط ثم ارتفع تدريجيا إلى 113 ألف طن سنة 1895م وإلى 321 ألف ط عام 1900م، وفي عام 1904 أنتجت ودائع تبسة 311.178 ط، وتم إيقاف استغلال فوسفات رأس الواد في سطيف بعد انهيار الشركة في عام 1905م، وبالمثل تم تركيب محطة في عنابة لإنتاج الفوسفات والتي أغلقت عام 1905م، ومستقبل الفوسفات أكثر محدودية.

إضافة إلى منجم الونزة اكتشفت مناجم أخرى أهمها: منجم "بوخضرة" الذي يقع بالقرب من منجم "الونزة" ويحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، ومنجم آخر ناحية سكيكدة وهو منجم "فلفلة"، إضافة إلى "تيزميرت" على بعد 30 كلم من مدينة بجاية ومنجم "مروانية" وعين بن مروان ومنجم "الميكمان"، كما توجد مناجم أخرى تختلف من حيث كمية الإنتاج، وقد بلغ إنتاج المناجم الجزائرية من الحديد سنة 1913م حوالي 308.6 ألف ط، ليرتفع سنة 1919م إلى أكثر من 75 ألف ط، ثم إلى 1.662.506 ط سنة 1924م، واحتكر منجم الونزة منها 595.656 ط، وارتفع الإنتاج ليصل سنة 1930م إلى حوالي 2.3 مليون ط، ليعود وينخفض الإنتاج ما بين 1930-1935م، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م.

**السياسة النفطية:** وضع المستعمر الفرنسي جل اهتماماته للسيطرة على النفط الجزائري، حيث شرعت الحكومة الفرنسية في التنقيب عن النفط بواسطة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر "سنريبال" وذلك سنة 1946، اذ انتهى الامر بها إلى اكتشاف حقلين الأول بمنطقة الشلف في عام 1948، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق 1960، ومع كل هذه الاكتشافات لم تتمكن فرنسا إلا من تغطية 06.58 % من احتياجاتها النفطية حتى عام 1956 تاريخ توقف اول استثمار نفطي في الشمال الجزائري.

أما الاستثمار في الصحراء الجزائرية فتحقق سنة 1955، حيث تم العثور على أول حقل للنفط هو حقل "عجيلة"، ثم تواصلت الاكتشافات من بعد ذلك، لكن هذه السياسة النفطية بدأت تتلاشى نظرا لقوة وانتشار الثورة التحريرية وإعلان جبهة التحرير الوطني سنة 1957 أن الجزائر لن تلتزم بأي اتفاقية أو معاهدة تعقدها فرنسا باسم الجزائر، يضاف إلى ذلك تأييد الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية الذي نادى بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الاستعمارية الفرنسية في استغلال النفط الجزائري.

نتيجة لهذه العوامل اضطرت فرنسا الى التخلي عن مشاريع التنقيب لتمسك قادة الثورة بالصحراء.

**03- التجارة:** معظم صادرات الجزائر تمثلت في الانتاج الزراعي حيث قدرت النسبة ب 87% تصديرا، حيث سيطر تصدير الكروم والحمضيات والحبوب، أما الحيوانات فكانت نسبتها 02% والمواد المعدنية 06% أما المواد المصنعة فكانت بنسبة 05%، أما الواردات فتصدرت المواد المصنعة النسبة الكبيرة والتي قدرت ب 55% .

بدأت الجزائر التصدير سنة 1863م، وفي عام 1870م، تم تسليم مثلا 33 ألف طن من الحلفاء، وفي عام 1879م تم الوصول إلى الحد الأقصى المتمثل في 110 ألف طن، ويتم نقل 80 ألف طن منها إلى أوروبا، وشهد تصدير الحلفاء في السنوات من 1860م إلى 1869م تصاعدا فيما يتعلق بزيادة الاستهلاك إذ ارتفع إجمالي الصادرات من كمية ضئيلة إلى 95 ألف طن، وفي عام 1876م تضاعف هذا الرقم تقريبا إلى 185 ألف طن، وفي عام 1881م كان ما مقداره 200 ألف طن، وفي عام 1882م كان الإنتاج 225 ألف طن، وإذا زاد الاستهلاك انخفضت الأسعار بشكل كبير ووصلت إلى الحد الأدنى.

كانت التجارة بأيدي الفرنسيين، ولهذا فإن قانون الجمركة لسنة 1867م كان يقبل كل المنتجات الجزائرية بدون رسوم في فرنسا (ما عدا السكر)، وفي الجزائر كل المنتجات الفرنسية والأجنبية، ويشكل هذا القانون ثورة اقتصادية حقيقية للتجارة الحرة من خلال إلغاء التعريفة الجمركية مع حرمان الدخل السنوي مما لا يقل عن 600 ألف فرنك من الضريبة الجمركية.

بعد أربعين سنة من احتلال الجزائر (1870م)، بلغت قيمة تجارتها الخارجية أكثر من 200 مليون فرنكا، منها 98 مليون فرنكا للصادرات، وهذا نتيجة لبداية مشاركة الزراعات التجارية في الصادرات خاصة الخمور، إضافة إلى مواد أخرى بدأت تشارك هي الأخرى في حركة الصادرات مثل: المعادن، والاستغلال المنجمي بصفة عامة.

كانت تهدف السياسة التجارية الفرنسية إلى:

**أ) السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية:** من خلال

- إصدار القوانين التي سعت إلى دمج الجزائر مع فرنسا وكان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.
- حرمان الجزائر من حماية صناعتها الوطنية.
- تغليب الشركات الفرنسية الحديثة على الصناعات والحرف الجزائرية.
- احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية لتسهيل عملية التصدير.

**ب) تصدير رؤوس الأموال:** يظهر ذلك من خلال

- احتكار فرنسا للسوق الجزائرية والتجارة.
- ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة.

**ثالثا: تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال الى يومنا هذا**

نتج عن الاستعمار الفرنسي للجزائر خاصيات للاقتصاد الجزائري تتمثل في ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد الجزائري وضعف التصنيع، البطالة والتشغيل الناقص، انخفاض الدخل الفردي، حيث تظهر التبعية الاقتصادية في أشكال مختلفة : تبعية تجارية مالية وبشرية، إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري في تلك الآونة كان اقتصادا ضعيفا وهو نتيجة للتبعية الاقتصادية، والذي يتمثل في ضعف هيكل المبادلات الخارجية، والعلاقات المالية، كل هذه العوامل

أثرت سلبا على الإنتاج والتسيير والتنظيم، و**إنعاش الاقتصاد** الجزائري من جديد، لذا تطلبت عملية **التنمية الاقتصادية** بذل مجهودات كبيرة للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

**01- مرحلة 1962-1989 النظام الاشتراكي**

مع الاستقلال السياسي بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الوطني الذي ظهر مع الثورة التحريرية مرتكزا حول مشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي جاء في كل من ميثاق طرابلس عام 1962 ثم ميثاق الجزائر عام 1964، والميثاق الوطني 1976، ودستور 1976 الذي نصت مادته 13 على أن "**ملكية الدولة هي أعلى أشكال الملكية الاجتماعية**"، أما المادة 14 من نفس الدستور فقد حددت هذه الملكية"**بأنها المحوزة من طرف المجموعة الوطنية التي تمثلها الدولة**".

تجلى ذلك في تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ويعني ذلك نشاط عام للسلطات السياسية المركزية الواعي والمنسق وذو أهداف محددة يمارس في الميدان الاقتصادي بمعنى: كل ما يسمى بالإنتاج، التوزيع، التبادل واستهلاك السلع والخدمات، إذ يرتكز الاقتصاد الموجه على ركيزتين أساسيتين:

- **تخطيط الاقتصاد** الوطني في أغلبيته مركزي من طرف الدولة؛
- الملكية العمومية لوسائل الانتاج الأساسية.

ويعود ذلك لسببين:

أ- التكوين الذي تلقاه القادة الجزائريين قبل الاستقلال، من حيث أن معظمهم قد تكون في مدارس فرنسية.

ب- الحفاظ على المصالح التي لا يمكن الحفاظ على استمرارها أو الحصول عليها في ظل اقتصاد السوق.

تجلى هذا التفكير أكثر ليؤدي سنة 1966 إلى ميلاد نموذج جزائري للتنمية، الذي يعتمد على المخططات المتتالية (ابتداء بالمخطط الثلاثي الأول 1967- 1969) والمتجسد في سياسة استثمارية متناسقة، كان هدفه وضع جهاز إداري فعال، أعطى النموذج الاقتصادي المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية، وطرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي، حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل وهذا من خلال خطابات الرئيس الراحل هواري بومدين، ومختلف المواثيق (الميثاق الوطني، ميثاق الثورة الزراعية ... إلخ) تم توضيح وشرح وتبرير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة 1966 إلى 1978.

إذا منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية:

- الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي.
- تجارة محتكرة من طرف الدولة.
- اعتماد كلي على عائدات المحروقات.
- كما تميز كذلك ببني تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش.

تجلت الأهداف الكبرى للتنمية في:

- تحديث وتوسيع الزراعة عن طريق تحديث وتنسيق الهياكل التنظيمية وادماج **القطاع الخاص**.
- تحديث الطرق والوسائل والثقافات عن طريق استعمال التقنيات الأكثر ملائمة، ووضع الانتاج تحث ضرورة الاحتياجات الغذائية والصناعية الوطنية.
- حماية وتوسيع المساحة الزراعية.
- ترقية الصناعة المكثفة القائمة على أساس الصناعة القاعدية.
- ترقية المواد المعدنية وتطوير الصناعة الخفيفة والمحلية والصناعة الحرفية.
- خلق الشروط الأساسية للاستغلال التكنولوجي، الاقتصادي وكذلك الاهتمام بالموارد المائية.
- تنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية.

**إعادة الهيكلة**

إن مبدأ إعادة هيكلة الشركات العمومية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول (1980-1984) جاء لتقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها، وبالتالي جاء مرسوم 240/80 الصادر في 1980/10/14 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية.

ونلخص أهم الأسباب فيما يلي:

**1- ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية:** مما نتج عنه صعوبة التحكم في تسيير هذه المؤسسات، وتركيز المسؤولية في أيدي فئة من المسؤولين (مركزية اتخاذ القرارات)، وغياب سياسة اجتماعية فعالة وظروف ملائمة للعمل بحكم أن عددا كبيرا من العمال كان تحت إشراف المديرية.

**2- تعدد مهام الشركات الوطنية:** بحيث كانت الشركات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف مما أدى إلى تراكم بعض المشاكل مثل:

- نقص الفعالية والنجاعة نتيجة عدم الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل.
- نقص معدلات **الانتاجية** بالنسبة لعوامل الانتاج (فمثلا تخصيص حافلة لنقل عمال الشركة يؤدي إلى استغلالها في أوقات معينة فقط وتوقفها في أغلب الأوقات، في حين لو أن نفس الحافلة كانت تحت تصرف شركة مختصة في النقل فإن ذلك يعني استغلالها بأقصى درجة ممكنة).

**3- النتائج السيئة المحققة من طرف الشركات الوطنية:** كانت بسبب التخطيط المركزي، كما أن العدد الكبير من الوحدات التابعة لشركات وطنية واحدة صعب من إمكانية معرفة الوحدات الرابحة (ذات مردودية) من الوحدات الخاسرة.

4- ضخامة **الاستثمارات** وطول فترة إنجازها.

5- صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة.

6- العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة... إلى غير ذلك من الأسباب.

ومن خلال كل هذه العوامل فيمكن القول أن إعادة الهيكلة هي تغيير عقلاني لطرق تنظيم وسائل المؤسسات الاقتصادية بغية القضاء على تلك المشاكل الهيكلية والتنظيمة المتولدة عن الهيكل التنظيمي القديم.

لقد سجل الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من:

- ركود اقتصادي.
- فشل في المخططات المنتهجة.
- عجز في **ميزان المدفوعات**.
- ارتفاع معدل **التضخم**.
- ارتفاع حجم البطالة.
- ارتفاع الديون ومعدل خدمتها.

كل هذه الظروف جاءت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، وكنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية الضرورية، ولقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم وتحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية.

بدأت عملية الإصلاحات بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي 1986 الذي كان يعمل تحت أمرها من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية دون قيود، وكان يهدف ذلك لإيلاء قدر من الاهتمام للسياسة النقدية والمالية والتحكم في آلياتهما.

كما تم سنة 1988 إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية، وأصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية والمردودية.

تم سنة 1989 اللجوء لصندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقية ستاند باي 01 بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، وبالمقابل تتعهد الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في اقتصاد السوق واشتراط صندوق النقد الدولي جملة من الشروط لتحقيق هذه الرؤية منها:

- إنهاء احتكار التجارة من طرف الدولة.
- انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتخلي عن سياسة التدعيم.
- فتح المجال للقطاع الخاص وانتهاج سياسة الخصخصة خاصة المؤسسة التي لم تثبت نجاعتها.
- إصلاح **النظام الجبائي** وترشيد الاستهلاك والادخار .

تم خلال نفس السنة 1989 إنشاء السوق النقدية بين البنوك التجارية، وتم سنة 1991 عقد اتفاقية ستاند باي 02 بقيمة 400 مليون دولار، ومع بقاء مؤشرات الاختلال تم اللجوء لصندوق النقد الدولي 1994 ولقد تم التركيز على بعث وتيرة النمو والاهتمام بالصناعة والفلاحة وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن، ولقد تم في إطار برنامج التصحيح الهيكلي المنتهج تحقيق بعض الخطوات منها:

- حل وتطهير المؤسسات العمومية والعمل ببرنامج **الخصخصة**.
- الاهتمام بالجهاز المصرفي.
- تشجيع الصادرات وتنويعها.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لدعم مسار الخصخصة وتجميع الادخار.

### 02- من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

لقد استخلص العالم منذ سنوات عديدة أن الدولة لا تستطيع الوفاء بجميع وعودها، إذ أصبح من الضروري إعادة النظر في دورها في الميدان الاقتصادي سواء في البلدان الرأسمالية أو التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، فتعين على العديد من الدول النامية أن تواجه فشل استراتيجية التنمية التي قادتها الدولة بمفردها، كما تعين على الدول ذات النظام المختلط أن تعتمد بدرجة أكثر على آليات السوق كرد فعل لأزمة دولة الرفاهية وأوجدت التحولات الاقتصادية والسياسية التي عاشها العالم رهانات جديدة، لذا شهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة، فاقتصاد السوق والعولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى **المنظمة العالمية للتجارة** يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم **الاصلاحات الاقتصادية**، وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها ويشهدها الاقتصاد الوطني وتمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام وتعلية عوائد التكامل الحقيقي والشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية.

إن هذه الإصلاحات التي ذكرت سابقا ما هي إلا الخطوات الأولى للانتقال إلى **اقتصاد السوق**، ففي ظل اقتصاد السوق الذي فرض نفسه ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي كان لزاما على الجزائر أن تضع الركائز الأساسية للاقتصاد، لأن هذا الاندماج إن لم تتوفر له مقومات نجاحه فإن السلبيات هي التي تسود، كون أن هذا النظام قائم على المنافسة، والجزائر منذ الثمانينات وهي تعمل على إرساء الدعائم الأساسية للاقتصاد على سبيل الذكر لا الحصر نذكر:

- انسحاب الخزينة من دائرة تمويل المشروعات والاستثمارات الوطنية، وفصلها عن البنك المركزي من اجل التحكم في آليات السياسة النقدية والمالية.
- التطهير المالي للمؤسسات وخصخصتها وجعلها قادرة على المنافسة.
- إصلاح النظام الجبائي واستحداث جملة من الضرائب (TVA, TA,IP,VF,TAP,IBS) وجعله مرن ومشجع على الاستثمارات.
- إنشاء **بورصة** القيم المنقولة كآلية لتوفير التوازن بين الادخار والاستثمار ومصدر تمويل داخلي، وتسهيل عملية الخصخصة.
- تحرير التجارة ودفع معدلاتها.
- الاهتمام بالجهاز المصرفي كركيزة أساسية للاقتصاد، وسلامته تعني سلامة الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق فقد أولت الجزائر القطاع المصرفي بالغ الاهتمام، وكانت سنة 1990 منعرجا حاسما لهذا القطاع بإصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي لجميع مكوناته تم بموجبه:

– إعطاء البنك المركزي دور القائد على الجهاز المصرفي، ومسؤوليته على ضمان تحقيق السياسة النقدية وضمان استقرار **العملة**.

– اعتماد البنوك والمؤسسات المالية سواء وطنية كانت أو أجنبية.

–كما حدد هذا القانون العلاقة بين **الخزينة العمومية** والبنك المركزي.

– رسم كذلك الآليات التي يجب أن يعمل بها الجهاز المصرفي.

– إصدار عدة مراسيم تهتم بالاستثمار وترقيته، كإنشاء وكالة الاستثمار الوطني ANDI 1994 والتي تعمل على تذليل العقبات أمام المستثمرين أجانب كانوا أو وطنيين.

– إنشاء مركز وطني لمكافحة الغش والفساد.

– تقرير الرقابة على مالية الدولة بالاهتمام بالأجهزة الرقابية كمجلس المحاسبة الذي استوفى المقاييس الدولية بصدور المرسوم الرئاسي الخاص به سنة 1995، وكذلك تفعيل دور المفتشية العامة للمالية.

**استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية**

إن إعادة الهيكلة لم يكن له التأثير المرجو، فبقي ضغط المديونية الخارجية والتدهور الكبير في المردودية، كل هذه العوامل جعلت المسؤولين في تلك الفترة يرون أن الحل الوحيد يكمن في إجراء إصلاح اقتصادي يسمح للمؤسسة من تسيير وضعيتها والتخلص من العقبات التي أعاقت سيرها، وفي هذا السياق تجسدت فكرة استقلالية المؤسسات من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والذي صدر بشأنه مرسوم 88-01 في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

الاستقلالية هي منح المؤسسات مزيداً من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري، لا سيما وأن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها فأصبحت حسب القانون الخاص **شخصية معنوية** (شركات أسهم وشركات مسؤولية محدودة) مسؤولة عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحية، وتطبق مجالات الاستقلالية كما يلي:

**الاستقلالية في اتخاذ القرارات:** فبعدما كان اتخاذ القرارات مخول للوزارة الوصية أو السلطة جاء هذا المرسوم ليضع المؤسسة العمومية الاقتصادية مسؤولة عن كل قرار تتخذه، ويتجلى ذلك في:

– حرية التصرف للمؤسسة في موجوداتها وفق علاقاتها التعاقدية.

– قرارات الاستثمار تكون تحت تصرف المؤسسة وما يخدم مصلحتها (الرفع من معدلات مردودية الاستثمار).

– حرية تحديد السعر وفق تكلفة الانتاج وهو يعتبر تكريس لتطبيق اللامركزية.

– تحديد أساليب المكافأة وشروط التشغيل بإصدار قانون رقم (11/90) المؤرخ في 1990/05/21 المتعلق بشروط التوظيف.

**التحكم في الأمور المالية:** وهذا النوع من الاستقلالية يتطلب الكفاءة في التسيير وتجعل المسير دائما يحمل على عاتقه المسؤولية الكاملة لعملية التمويل والتحكم في تكاليف الانتاج بأكبر قدر ممكن، لأن ذلك يضمن تحقيق مستوى معين من الأرباح لتستعمله المؤسسة في إعادة الإنتاج (التمويل الذاتي)، وكذلك يسمح بضمان حق المقرضين ضد الأخطار المالية التي تنتج عن العجز المالي.

**المراقبة وتقييم الأداء:** إن أحد أوجه تحقيق اللامركزية في القرار هو مراقبة تنفيذ القرارات المتخذة والأهداف المقررة من طرف المؤسسة وبالتالي فالضرورة تلزم إقامة رقابة صارمة ومنظمة تتم في الوقت المناسب، وهذا يجعل عملية الإنتاج تتم بفعالية وبشكل أحسن على الدوام. وتهدف الرقابة إلى:

–التأكد من تنفيذ المهام والتي ينبغي إتمامها.

–معرفة مواطن الخلل والنجاح على مستوى الوظائف.

–التأكد من معرفة الأخطاء في الوقت المناسب واكتشاف النقائص...إلخ.

**ملاحظة 01: للمقال مصادره ومراجعه.**

**ملاحظة 02: مطالبون بالبحث عن المفاهيم المضللة والمسطرة.**